الأمم المتحدة

A/C.2/57/L.29

الجمعية العامة

Distr.: Limited
5 November 2002
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والخمسون
اللجنة الثانية
البند ٩٤ من جدول الأعمال
العولمة والاعتماد المتبادل

فترويلا*: مشروع قرار

دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل

إن الجمعية العامة،

إذ تعيد تأكيد قراراتها ٥٣/١٦٩ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ و ٥٤/٢٣١ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ و ٥٥/٢١٢ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ و ٥٦/٢٠٩ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ بشأن دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل،

وإذ تشير إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات يوم ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠[(١)]،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٥٦/٢١٠ باء المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢، الذي أيدت فيه الجمعية توافق آراء مونتيري الذي اعتمده المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية يوم ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢[(٢)]،

---

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) انظر القرار ٥٥/٢.

(٢) A/CONF.198/11، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

051102 051102 02-67683 (A)
0267683

وإذ تؤكد أن التحدي الأساسي الذي يواجهه المجتمع الدولي اليوم هو ضمان جعل العولمة قوة إيجابية تعمل لصالح الجميع، وباتجاه بلوغ الهدف المشترك والمتمثل في القضاء على الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتعزيز التنمية المستدامة،

وإذ تعرب عن القلق من أن عددا كبيرا من البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة، ما زال مستبعدا من جني منافع العولمة، وأن البلدان النامية التي هي بصدد الاندماج في الاقتصاد العالمي هي أكثر ضعفا، واستمرار الفجوات في الدخل والتكنولوجيا بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وكذلك داخل البلدان،

وإذ تؤكد على الحاجة إلى معالجة تلك الاختلالات والتفاوتات في الأنماط المالية والتجارية والتكنولوجية والاستثمارية الدولية التي لها أثر سلبي على آفاق التنمية في البلدان النامية،

وإذ تشدد على أن عملية الإصلاح التي تهدف إلى إقامة هيكل مالي دولي متين ومستقر ينبغي أن تقوم على مشاركة واسعة النطاق في نهج متعدد الأطراف بالمعنى الحقيقي، يشارك فيه جميع أعضاء المجتمع الدولي، لضمان تمثيل احتياجات جميع البلدان واهتماماتها المتنوعة تمثيلا ملائما،

١ - **تحيط علما مع التقدير** بتقرير الأمين العام[٣]؛

٢ - **تؤكد من جديد** أن للأمم المتحدة، بوصفها منتديا عالميا، دورا مركزيا تؤديه في مجابهة تحديات تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل، بما في ذلك خاصة التشجيع على تقاسم منافع العولمة بشكل أكثر تكافؤا، والمضي قدما في تحقيق الانسجام على صعيد السياسات العامة المتعلقة بالقضايا الإنمائية العالمية؛

٣ - **تسلم** بأن العولمة لن تكون شاملة للجميع ومنصفة ويكون لها بالتالي أثر إيجابي في التنمية، إلا عن طريق جهود واسعة النطاق ودؤوبة، بما في ذلك اعتماد سياسات وتدابير على الصعيد العالمي لتهيئة مستقبل مشترك قائم على إنسانيتنا المشتركة بكل تنوعها؛

٤ - **تسلم أيضا** بحق البلدان الأعضاء في أن تختار بحرية سبلها نحو تحقيق التنمية وأن تحدد، في ضوء أوضاعها الوطنية الطريقة التي تتبعها في تحرير الاقتصاد بها ومراحله ووتيرته؛

---

(٣) A/57/287.

٥ - **تؤكد من جديد أيضا** الالتزام بتهيئة بيئة على الصعيدين الوطني والعالمي على السواء، تساعد على التنمية والقضاء على الفقر بوسائل شتى، منها الحكم الرشيد داخل كل بلد، وعلى الصعيد الدولي، الشفافية في النظم المالية والنقدية والتجارية، والالتزام بنظام تجاري ومالي متعدد الأطراف مفتوح وعادل تحكمه قواعد ويمكن التنبؤ به وغير تمييزي؛

٦ - **تبرز** أهمية ضمان المشاركة الفعلية للبلدان النامية في العمليات والمؤسسات الدولية لاتخاذ القرارات ووضع المعايير الاقتصادية، وتحديد الطرائق الملموسة لتنفيذ التوصيات الواردة في توافق آراء مونتيري في هذا الصدد؛

٧ - **تشدد** على الحاجة الملحّة إلى تخفيف الآثار السلبية للعولمة والاعتماد المتبادل على البلدان النامية، خاصة البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية؛

٨ - **ترحب** بالقرار الذي اتخذته لجنة التنمية والوارد في الفقرة ١٠ من بلاغها الصادر يوم ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، والذي يقضي بالنظر خلال اجتماعها المقبل في السبل العملية والابتكارية الكفيلة بزيادة تعزيز مشاركة البلدان النامية في عملية اتخاذ القرارات ووضع المعايير، وتحث تلك البلدان على أن تضع في اعتبارها مبادئ العدالة والمساواة والديمقراطية والمشاركة والشفافية والمساءلة والإدماج الواردة في توافق آراء مونتيري؛

٩ - **تدعو** إلى معالجة العولمة بفعالية من خلال أمور شتى منها جعل عملية اتخاذ القرارات الخاصة بالسياسة الاقتصادية والمالية الدولية تحظى بمشاركة أكبر، خاصة في ما يتعلق بالبلدان النامية، ونظر المؤسسات الدولية المعنية في قضايا التجارة والمالية والاستثمار ونقل التكنولوجيا والتنمية بصورة متكاملة، والاستمرار في الأخذ بطائفة واسعة من الإصلاحات في النظام المالي الدولي، وإحراز المزيد من التقدم باتجاه تحرير الاقتصاد وزيادة سبل الوصول إلى الأسواق في المناطق وبالنسبة للمنتجات التي تكتسي أهمية خاصة للبلدان النامية، وتدعو في هذا الشأن إلى تحقيق الانسجام والتعاون الوثيق في ما بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية؛

١٠ - **تعرب عن قلقها** لأن البلدان المتقدمة النمو اتخذت عددا من الإجراءات من جانب واحد يضر بقدرات البلدان النامية على التصدير وما لذلك من تأثير خطير في المضمون الموضوعي لعملية ما بعد مؤتمر الدوحة، خاصة تحقيق البعد الإنمائي للمفاوضات التجارية؛

١١ - **تدعو** جميع البلدان، لا سيما البلدان ذات الاقتصادات المتقدمة الرئيسية، إلى زيادة الاتساق في ما بين سياساتها المالية والاستثمارية والتجارية والمتعلقة بالتعاون الإنمائي، وذلك بهدف تعزيز الآفاق الإنمائية للبلدان النامية؛

١٢ - **تشدد** على الحاجة إلى تعزيز المسؤولية والمساءلة في أوساط الشركات، بما في ذلك من خلال اعتماد لوائح وطنية فعالة ووضع اتفاقات متعددة الأطراف، وإلى دعم استمرار تحسين ممارسات الشركات في جميع البلدان؛

١٣ - **تشدد أيضا** على دور الأمم المتحدة في سد الهوة المرتبطة بالتكنولوجيا الرقمية في سياق العولمة والعملية الإنمائية للبلدان النامية، وفي تعزيز أوجه الاتساق والتداؤب بين مختلف المبادرات الإقليمية والدولية، بما فيها فرقة العمل المعنية بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في الأمم المتحدة وفرقة العمل المعنية بالفرص في مجال التكنولوجيا الرقمية؛

١٤ - **تحث** البلدان المتقدمة النمو على مساعدة البلدان النامية على تضييق الهوة المرتبطة بالتكنولوجيا الرقمية، وإيجاد الفرص في هذه التكنولوجيا وتسخير إمكانات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل التنمية، وذلك من خلال نقل التكنولوجيا وتوفير الدعم المالي والتقني؛

١٥ - **تحث بقوة** المجتمع الدولي على اتخاذ جميع التدابير اللازمة والملائمة، بما في ذلك دعم الإصلاح الهيكلي والمتعلق بسياسات الاقتصاد الكلي، والاستثمار الأجنبي المباشر، وتعزيز المساعدة الإنمائية الرسمية، والبحث عن حل دائم لمشكلة الدين الخارجي، وإتاحة إمكانيات الوصول إلى الأسواق، وبناء القدرات، ونشر المعارف والتكنولوجيا، بقصد تحقيق التنمية المستدامة للبلدان النامية، خاصة البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وتشجيع مشاركتها الكاملة في الاقتصاد العالمي؛

١٦ - **تعيد تأكيد عزمها** على زيادة الفرص المتاحة للقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، عامة، من أجل المساهمة في تحقيق أهداف الأمم المتحدة وبرامجها، وبالتالي تعزيز الفرص وتلافي الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية للعولمة؛

١٧ - **تشدد** على أهمية إدراك البعد الإقليمي في تعزيز الجهود المبذولة من أجل تعزيز تدبير الشؤون الاقتصادية العالمية، وذلك من خلال أمور من بينها تعزيز دور اللجان الإقليمية في تيسير تبادل التجارب وأفضل الممارسات؛

١٨ - **تدعو** المجتمع الدولي إلى تقديم مزيد من المساعدة التقنية والموارد المالية للبلدان النامية دعما لما تبذله من جهود في سبيل بناء القدرات المؤسسية؛

١٩ - **تناشد** منظومة الأمم المتحدة تعزيز دعمها على المستوى القطري لأنشطة بناء القدرات في البلدان النامية وترسيخ عملية تنسيق جهودها في هذا الصدد؛

٢٠ - **تدعو** جميع البلدان، فضلا عن الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، كل حسب ولايته، إلى مواصلة تعزيز أوجه التفاعل مع المجتمع المدني، بما في ذلك القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، بوصفها شريكات هامة في التنمية؛

٢١ - **تشدد على** أهمية مواصلة النظر في الجوانب الفنية للبند المتعلق بالعولمة والاعتماد المتبادل؛

٢٢ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة خلال دورتها الثامنة والخمسين تقريرا عن العولمة والاعتماد المتبادل، يتضمن نتائج تباطؤ الاقتصاد في البلدان المتقدمة النمو وأثره في موضوع الفقر والتنمية في البلدان النامية؛

٢٣ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والخمسين البند المعنون ''العولمة والاعتماد المتبادل''.